إستراتيجية الشركة للسنة المالية الحالية تستهدف إنتاج مليار قدم مكعبة يومياً من الغاز الحر

«نفط الكويت»: إنتاج النفط الثقيل إلى 75 ألف برميل يومياً

■ الاستمرار في تنفيذ مركز تجميع 31 في «شمال الكويت» والانتهاء من الأعمال الإنشائية لمركز 32 في «برقان»

أحمد مغربي

كشف مصدر نفطي مسؤول في شركة نفط الكويت لـ «الأنباء» أن الشركة تعمل على قدم وساق للمحافظة على الطاقة ورفع الإنتاجية للغاز الحر من 500 مليون قدم مكعبة يوميا إلى مليار قدم مكعبة، وذلك بتحسين إنتاجية وحدات الإنتاج الجوراسية الثلاث التابعة للشركة والاستمرار في تنفيذ مشروع المنشأتين الرابعة والخامسة خلال السنة المالية الحالية 2021/2020.

وذكر ان الشركة تعمل على تطوير إنتاج النفط والغاز على مختلف الأصعدة، حيث جار العمل حاليا على تطوير مكامن النفط الثقيل في شمال الكويت ليصل الإنتاج إلى 75 ألف برميل يوميا عن طريق الاستمرار في رفع الطاقة الإنتاجية لحقل رتقة (مكمن فارس السفلي) والوصول به إلى طاقة إنتاجية تعادل 60 ألف برميل يوميا من النفط، بالإضافة الى الاستمرار في تطوير حقل أم نقا والمحافظة على طاقته الإنتاجية والتي تعادل 15 ألف برميل من النفط يوميا.

وذكر أن الشركة ستبدأ في تنفيذ الأعمال الخاصة بالحفر البحري، وذلك ضمن عمليات الاستكشاف البرية والبحرية لدعم طاقة الشركة الإنتاجية، وذلك بعد توقيع عقد مع شركة هاليبرتون العالمية في شهر يوليو 2019، ويعتبر المشروع تحديا حقيقيا للشركة، إذ يهدف إلى إنتاج نحو 100 ألف برميل يوميا.

وقال إن «نفط الكويت» تعمل على الاستمرار بتنفيذ مشاريع زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام، وذلك طبقا للتوجهات الاستراتيجية للكويت وفق منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) واتفاق دول «أوبيك+»، حيث تتطلع الشركة إلى الاستمرار في تنفيذ مشاريع زيادة الإنتاج كمركز التجميع في منطقة شمال الكويت (31)، وذلك من أجل المساهمة في رفع الطاقة الإنتاجية لمنطقة شمال. وأيضا تتطلع الشركة إلى الاستمرار بتنفيذ الأعمال الإنشائية لمركز التجميع 32 في منطقة عمليات جنوب وشرق الكويت، ومن المتوقع اكتماله في السنة المالية الحالية 2020/ 2021 وذلك للتعامل مع إنتاج النفط الحمضي من مكمن مناقيش في حقل برقان.

وأشار إلى أن الشركة تعمل على تطوير قدرات الشركة في استخدام تكنولوجيا تعزيز استخلاص النفط (Enhanced Oil Recovery) من خلال تنفيذ المشاريع التجريبية من أجل الوصول للطاقة الإنتاجية المستهدفة.

وبين أن الشركة تعمل كذلك على المضي في برنامج عزل النفوط، وذلك من أجل تصدير أنواع مختلفة منها كالنفط الثقيل الكويتي (فارس السفلي وأم نقا)، النفط الثقيل المتوسط (رطاوي وشرق أم قدير)، بالإضافة إلى ما يتم تصديره حاليا من نفط التصدير الكويتي والنفط الخفيف عالي الجودة.

ونوه إلى أن «نفط الكويت» في كل أعمالها الحالية لتطوير الإنتاج ستستمر في تخفيض نسبة حرق الغاز إلى 1٪ على مستوى الشركة، مع توفير البيئة الصحية المثلى لجميع العاملين في مرافق الشركة واستمرارية العمليات في ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة مع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) وتعزيز الجهود لتطبيق النظم الآلية الرقمية في تنفيذ مهام العمل عن بعد للعاملين لضمان استمرار مهام العمل والعمليات.

10 شركات عالمية ومحلية حضرت الاجتماع التمهيدي للمناقصة

900 مليون دولار لمنشأتي الإنتاج الجوراسي 4 و5

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد ان 10 شركات حضرت الاجتماع التمهيدي لمناقصة مشروعي مرافق الإنتاج الجوراسي المعروفة باسم JPF4ـ وJPF5ـ في شمال الكويت، وتبلغ قيمة المناقصة الأجمالية 900 مليون دولار.

وقد عقد الاجتماع بشأن المشروعين في 5 أكتوبر الجاري.

وعلمت المجلة أن 11 شركة سبق تأهيلها لتقديم عطاءات على المشروع وهي كما يلي: سينوبك (الصين)، بلاك كات (قطر)، جوفسكو (الكويت)، JGC (اليابان)، بتروفاك (المملكة المتحدة)، سامسونغ الهندسية (كوريا الجنوبية)، دايوو للهندسة والانشاءات (كوريا الجنوبية)، KBR (الولايات المتحدة)، سبيتكو (الكويت)، شلمبرجير أويلفيلد إيسترن (الولايات المتحدة) ومجموعة الخريف (السعودية).

وقد صدرت وثائق المناقصة في 13 سبتمبر الماضي مع تحديد يوم 22 ديسمبر المقبل موعدا نهائيا لتقديم العروض المالية.

واشارت المجلة الى ان طرح عطاءات مشروعي الانتاج الجوراسي JPF4ـ و JPF5ـ قد تأخر بشكل كبير منذ الإعلان عنها لأول مرة في يناير من هذا العام.

وقالت انه بموجب الشروط الأصلية للعقود، سيكون أمام الشركات التي تفوز بعقود المشاريع 22 شهرا لتنفيذ الإنشاءات بالاضافة لتشغيل وصيانة المرافق لمدة خمس سنوات.

وينص العقدان على إقامة منشأة إنتاج بطاقة 50 ألف برميل من النفط يوميا و150 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميا.

وسيتم إنتاج الهيدروكربونات من سوائل مكامن حامضة ورطبة من الحقول الجوراسية شمال الكويت، وسيشمل نطاق العمل في المشروعين أيضا بناء وحدة معالجة المياه ووحدة استعادة الكبريت والمرافق المرتبطة بها مثل غرفة التحكم والمحطات الفرعية والمباني.

وقالت مجلة ميد ان خطوط أنابيب التصدير لن تشكل جزءا من نطاق عمل المشروعين.

وبدأت شركة نفط الكويت إنتاج الغاز من حقل الغاز الجوراسي في مايو 2008 مع بدء تشغيل مشروع انتاج النفط المعروف باسم مرفق الإنتاج المبكر رقم 50.

وتحتوي المكامن الجوراسية على مجموعة متنوعة من الهيدروكربونات تتراوح من النفط إلى مكثفات الغاز مع الغاز الحامض.

وكانت مجلة ميد قد ذكرت في يناير أن مرفق JPF3ـ في حقل غربي الروضتين قد تم تشغيله بالكامل بعد ان ارست شركة نفط الكويت عقد المشروع البالغة قيمته 377 مليون دولار على شركة سبيتكو في يوليو 2016.

الأجانب لا يدخلون سريعاً للأسواق الإقليمية ولنا في السعودية والإمارات وقطر نموذج

الرفاعي: تدفقات «MSCI» ستكون محلية وإقليمية في البداية.. ولاحقاً أجنبية

باهي أحمد

تترقب البورصة الكويتية حدثا استثنائيا خلال شهر نوفمبر المقبل يتمثل في ترقيتها إلى مستوى الأسواق الناشئة، على مؤشر مورغان ستانلي (MSCI) مما سيتيح لها استقطاب المزيد من الاموال الاجنبية والتي قدرت بنحو 2,8 مليار دولار.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لمركز «كوروم» للدراسات الاستراتيجية والأبحاث الاقتصادية طارق الرفاعي في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الترقية أمر ايجابي جدا وسيعزز من مكانة الكويت على خارطة الاستثمار العالمية، حيث ستكون هذه الترقية بمنزلة دفعة لسوق المال، إذ ستساهم في تدفقات استثمارية وتحسين في مستويات السيولة.

وأضاف الرفاعي انه عادة ما نرى على المدى المتوسط الممتد ما بين عام إلى عامين انخفاضا في أسعار الأسهم في الأسواق التي تمت ترقيتها وهو ما حدث فعلا في الامارات وقطر والسعودية، حيث مع اعلان تلك الدول الانضمام للمؤشر بدأت في الارتفاع، ولكن بمجرد اضافتها لمؤشر MSCI انخفضت بورصات تلك الدول، وهو ما يعني أنه منذ الوقت الحالي إلى نوفمبر المقبل سنشهد ارتفاعا في مؤشرات الأسهم الكويتية ولكن بعد نوفمبر قد تشهد أسعار الأسهم تراجعا، مشيرا الى ان الرؤية قد تكون ضبابية على المدى المتوسط إلا أنها ايجابية على المدى البعيد.

وأوضح الرفاعي أن هناك بعض الدراسات تشير إلى تدفق المليارات على بورصة الكويت بمجرد الانضمام لمؤشر MSCI ولكن في الواقع أن معظم تلك الأموال في البداية ستكون محلية وإقليمية فقط من خلال مستثمرين من الكويت ودول الخليج، أما فيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي فسيدخل على المدى الطويل أي بعد الانضمام بنحو عامين.

وأشار الرفاعي إلى أن المستثمر الأجنبي لا يدخل سريعا إلى الأسواق فالطريقة الأساسية للاستثمار تكون عادة عبر صناديق استثمارية وصناديق تقاعدية ودخولهم سيكون على حسب حجم بورصة الكويت في مؤشر MSCI.

يذكر انه على مدار الأسابيع الماضية، سيطرت حالة من التفاؤل على نفسية المتعاملين في البورصة، وذلك على إثر الأخبار الإيجابية من تأكيد ترقية البورصة على مؤشر MSCI، واستقرار الأوضاع السياسية في البلاد.

وباستكمال ترقية MSCI والذي يعد أكبر المؤشرات العالمية، تكون الكويت مصنفة كسوق ناشئ لدى جميع المؤشرات العالمية الثلاثة المتعارف عليها وذلك بعد ترقيتها ضمن مؤشرات FTSE Russell في عام 2017 ومؤشرات S&P DJI في 2018.

طارق الرفاعي

إيرادات الفائدة ستبقى دون المستويات التاريخية بسبب سياسة «الفيدرالي»

«إس آند بي»: البنوك الخليجية تنتظر تحديات صعبة بالأشهر الـ 18 المقبلة

قال تقرير لوكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية بعنوان «البنوك الخليجية: استمرار ضعف الربحية» ان البنوك المصنفة لدينا في منطقة الخليج ستواجه تحديات صعبة خلال الأشهر 18 المقبلة، وذلك لأن التعافي الاقتصادي لدول المنطقة سيحتاج لفترة أطول، كما أن الحكومات ستوقف تدريجيا الإجراءات التنظيمية الاحترازية التي اتخذتها لمواجهة جائحة كوفيد–19.

وذكر المحلل الائتماني في الوكالة محمد دمق: «نتوقع بموجب السيناريو الأساسي لدينا بأن يتوفر لقاح كوفيد–19 على نطاق واسع بحلول منتصف العام 2021، وبأن يستقر متوسط سعر برميل النفط عند 50 دولارا للبرميل. كما نتوقع بأن تحقق الدول الخليجية نموا يبلغ في المتوسط 2,4٪ في العام 2021، مقارنة بانكماش بلغ 5,6٪ في 2020. وفي حال عدم تحقق توقعاتنا في هذا السيناريو، فإن البنوك الخليجية قد تواجه تحديات أكبر من ذلك».

وتوقع بأن يبقى نمو الإقراض ضعيفا، باستثناء البنوك السعودية، حيث تشهد المملكة نموا متسارعا في قروض الرهن العقاري نتيجة لمبادرة الحكومة التي تهدف لزيادة ملكية المنازل في المملكة. كما ستستمر تكلفة المخاطر بالارتفاع بسبب تسارع الاعتراف بالأصول المتعثرة في ظل عدم اتخاذ المزيد من إجراءات الدعم. وستبقى إيرادات الفائدة دون المستويات التاريخية بسبب سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لخفض أسعار الفائدة لفترة أطول. لذلك، فإن ربحية البنوك الخليجية ستواصل الانخفاض، مع تسجيل بعض هذه البنوك لخسائر نتيجة لانكشافها على فئات أصول عالية المخاطر – مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبطاقات الائتمان – أو لعدم وجود مخصصات كافية في بعض الحالات. وهذا سيؤدي إلى دفع فرق الإدارة لدى البنوك إلى التدقيق أكثر في التكاليف، ومحاولة الاستفادة من الفرص المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، وإلى خفض عدد الفروع القائمة.

بنسبة 15٪ لتعد بين أقل دول العالم في فرض الضرائب على شركاتها.. وقطر الأقل خليجياً وعربياً بـ 10٪

الكويت ثاني أقل دولة خليجية وعربية بضرائب الشركات

■ أفريقيا تمتلك أعلى معدل ضرائب على الشركات بين قارات العالم بنسبة 28,45٪

مصطفى صالح

حلّت الكويت بالمركز الثاني خليجيا وعربيا في قائمة أقل الدول في فرض الضرائب على الشركات حول العالم، حيث تبلغ نسبة الضرائب المفروضة على الشركات 15٪، وذلك ضمن قائمة شركة برامج المحاسبة العالمية «QuickBooks» حول أعلى نسب الضرائب المفروضة على الشركات حول العالم والمحركات الرئيسية وراءها، لتعد بذلك من أقل الدول في العالم فرضا للضرائب على شركاتها.

وحلّت قطر بالمركز الأخير عربيا وخليجيا لتعد اقل دولة بالمنطقة في فرض الضرائب على الشركات بنسبة 10٪ فقط، فيما تتساوى العراق مع الكويت بالمركز قبل الأخير بنسبة 15٪، وجاءت تونس بالمركز الأول كأعلى دولة عربية في تطبيق الضرائب على الشركات ضمن القائمة وذلك بنسبة 25٪، تلتها مصر بنسبة 22,5٪، ثم كل من السعودية والأردن واليمن وليبيا بنفس النسبة عند 20٪.

أفريقيا الأعلى بالضرائب

وفي المتوسط، تمتلك أفريقيا أعلى معدل ضرائب على الشركات في جميع أنحاء قارات العالم بنسبة 28,45٪، وهي ثاني أعلى معدل لضريبة الشركات بمتوسط معدل 27,63٪، ومع ذلك، تقف أوروبا عند أدنى معدل 20,27٪، وهو ما يتعارض مع الادعاء بأن الدول المتقدمة تدفع ضرائب أعلى.

ونظرا لكونها أفقر قارة في العالم، ليس من المستغرب أن تمتلك افريقيا أعلى متوسط لضريبة الشركات، حيث تمتلك أعلى نسبة في هذه البيانات دولة زامبيا بنسبة 35٪، وأدناها ليبيا ومدغشقر بنسبة 20٪، وتقف جنوب افريقيا تقريبا في الوسط عند 28٪، وهي أعلى بقليل من المتوسط لأفريقيا بشكل عام.

أميركا الجنوبية

وأوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ضريبة الشركات تلعب دورا رئيسيا في الإيرادات الحكومية، حيث ينطبق هذا بشكل خاص على البلدان النامية، على الرغم من الاتجاه العالمي لمعدلات الهبوط منذ الثمانينيات.

وفقا للبيانات التي تم تحليلها، تتمتع البرازيل وڤنزويلا بأعلى ضريبة على الشركات بنسبة 34٪، تليها كولومبيا بنسبة 33٪، والأرجنتين بنسبة 30٪، مما يجعل أميركا الجنوبية هي القارة التي تضم معظم الدول ضمن العشر الأوائل الذين يدفعون أعلى ضريبة على الشركات.

ومن غير الواضح ما إذا كانت أميركا الجنوبية، كقارة ناشئة، تفرض ضرائب أعلى من أجل زيادة الإيرادات الحكومية أو الاستفادة من الشركات التي تتطلع إلى التوسع دوليا ودخول أسواق جديدة، ووفقا للبحث، أصبحت أميركا الجنوبية خيارا شائعا لدخول الشركات، مع روابط تجارية قوية وموقع جغرافي مفيد.